د.رحمة بلهادف
جامعة مستغانم
Rahmadoctorante@live.com
0777.54.10.81

أ.عياد سعدي
استاذ مساعد "ب" ،المركز الجامعي تيبازة
Ayad_88@hotmail.fr
0661.95.68.55

أ.بن موسى محمد
أستاذ مساعد "أ" ،جامعة الجلفة
bben_moussa@yahoo.fr

عنوان المداخلة: أهمية تفعيل نظام الاستعلام الائتماني في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

محور المداخلة : المحور الخامس :علاقة الاستثمار بتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير قدر مناسب من المعلومات المالية والمحاسبية

أهمية تفعيل نظام الاستعلام الائتماني في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الملخص : وضعت الجزائر عدة اساليب للتمويل منها الوكالات التي لعبت دورا كبيرا في تسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الا ان هذا الاخير اصبحت عرضة الى مجموعة من المخاطر من اهمها المخاطر الائتمانية الذي اصبح من الضروري وضع نظام استعلام ائتماني موحد على المستوى الوطني يجمع بين كل هذه الوكالات للتقليل من حده هذه المخاطر .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر ، الوكالات التمويلية ، نظام الاستعلام الائتماني.

Abstract Algeria has developed several methods of financing, including agencies that have played a major role in facilitating the establishment of small and medium enterprises. However, the latter has been exposed to a variety of risks, including credit risk. It is necessary to establish a unified credit query system at the national level that combines all these agencies To minimize these risks

Keywords :the Small and medium enterprises , Algeria, Funding agencies, credit information system.

مقدمة

الجزائر كغيرها من الدول التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعملت على تنويع ادوات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما بين البنوك العمومية ،وكالات وصناديق التمويل ، الشركات الاجارية كما فتحت المجال لاليات تمويل اخرى اجنبية و خاصة ،ولعل الوكالات من اهم هذه الاليات والتي كان لها اسهام كبير في توفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . الا ان هناك العديد من التحديات التي تعيق سيرورة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالشكل الفعال ،ومن اهم هذه التحديات المخاطر الائتمانية ،مما اصبح مطلبا ملحا على الجزائر تفعيل نظام الاستعلام الائتماني الذي من شانه ان يسهل عملية التمويل باقل نسبة من المخاطر لاعتبار ان هذا النظام يوفر قاعدة بيانات ومعلومات كاملة عن الاشخاص المعنيون بالتمويل والعمليات الممولة مما يساهم ذلك في سلامة اتخاذ قرار التمويل

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نجيب عن السؤال الرئيسي التالي: **إلى أي مدى يساهم نظام الاستعلام الائتماني في سيرورة عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟**

ولتبسيط الاشكالية من جهة و الالمام بجميع جوانب الموضوع من جهة اخرى نطرح التساؤلات التالية :

1- ما المقصود بالاستعلام الائتماني ؟
2- ما واقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
3- ما واقع الاستعلام الائتماني في الجزائر ؟

وذلك بالاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** بعرض مختلف المفاهيم عن هذا الصنف من المؤسسات والبيانات الاحصائية الخاصة بالوكالات التي تم الاعتماد عليها وتحليلها .

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور اساسية:

المحور الاول :استقراء لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،

المحور الثاني :آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحور الثالث:تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
المحور الرابع :واقع الاستعلام الائتماني في الجزائر.

المحور الأول :استقراء لواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،فقد اختلفت التعاريف وتعددت حسب كل بلد ، ووفقا للجريدة الرسيمة الجزائرية رقم 77 ،فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمادا على معياري عدد العمال و الجانب المالي ،كما جاءت به المواد التالية[5]:

- المادة الرابعة :يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.
- المادة الخامسة :أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التى تشغل ما بين 50-250 عامل ورقم اعمالها لا يتجاوز 02 مليار دينار او الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100-500 مليون دولار .
- المادة السادسة :تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بي ن 10-490 عامل ورقم اعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز100 مليون.
- المادة السابعة :تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال ،وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار ، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

وليتم التمييز ما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وغيرها من المؤسسات ،فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة التأسيس حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرؤوس أموال صغيرة لتأسيسها،وتتميز بإدارة بسيطة ومرنة وسهلة التكيف مع ظروف العمل ومتغيرات السوق كما ان هيكلها التنظيمي بسيط ،وغالبا ما تكون الادارة مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها، و الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة .كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم تكنولوجيا أقل كثافة و هو ما يؤدي لاستيعاب فائض العمالة بتكلفة مناسبة .[6]

وقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تزايدا معتبرا خلال السنوات الاخيرة حيث بلغ عدد المؤسسات خلال سنة 2013م 747 مؤسسة صغيرة و متوسطة متزايدة بذلك عن سنة 2012م بحوالي 60.5 الف مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بمعدل نمو فاق 8% (انظر الجدول (01))، ورغم ضلك يبقى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ضئيلا اذا تم مقارنته بدول أخرى ولعل السبب الرئيسي هو سوء مناخ الاعمال في الجزائر ،فكما نعلم لا يزال مناخ اعمالها صعبا ومتخلفا وكدليل على ذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة 153 سنة 2014 منخفضة بمرتبتين عن سنة 2013م حين احتلت المرتبة 151 من اصل 189 دولة في العالم وفقا لتقرير ممارسة الاعمال لسنة 2014م ومقياس الاقتراب من الحد الاعلى خلال الفترة 2006-2014م فقد تراوح ما بين 46.34نقطة سنة 2006م كحد ادنى و 51.96 نقطة كحد اعلى سنة 2014م، ويعد ما حققته الجزائر في ما يخص هذا المقياس الادنى مقارنة بمعظم الدول العربية . وإن معظم هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 49.19 % ليليه قطاع البناء و الانشاء بنسبة 33.26% وقطاع الصناعة 16.02% وذلك خلال سنة 2013م متزايدة هذه النسب بشكل طفيف عن سنة 2012م ،أما المؤسسات التي تنشط في كل من قطاعي الطاقة و الصيد البحري فهي قليلة جدا حيث بلغت 0.5 % و1%من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وذلك خلال نفس السنة(انظر الشكل(01)) .

---

[5] آيت عيسى عيسى ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :افاق وحدود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06 ،2009، ص :275.

[6] قنيدرة سمية ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)**،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2009-2010 ، ص ص : 60-62

الجدول(01): تطور عدد م.ص.م في الجزائر

نوع م.ص.م		حتى السداسي الاول من سنة 2012م		حتى السداسي الاول من سنة2013م		معدل النمو(2012-2013)
		عدد م.ص.م	% من الاجمالي	عدد م.ص.م	% من الاجمالي	
خاصة	شخصية معنوية	407779	59.32	441964	59.09	8.38
	شخصية طبيعية	124923	18.17	136622	18.27	9.36
	النشاطات الحرفية	154123	22.43	168801	22.57	9.52
	الاجمالي	**686825**	**99.92**	**747387**	**99.93**	**8.82**
عمومية	شخصية معنوية	561	0.08	547	0.07	2.5-
	الاجمالي	**561**	**0.08**	**547**	**0.07**	**2.5**
الاجمالي		**687386**	**100**	**747934**	**100**	**8.81**

الشكل (01): م.ص.م في الجزائر حسب النشاط الاقتصاد الخاصة

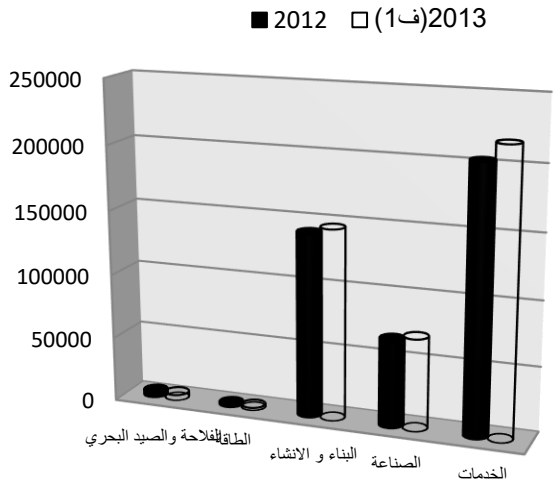

المصدر: Bulletien d’information statestique de PME n23,2013.

وان اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تنتشر أكثر في المناطق الشمالية حيث بلغت نسبتها 59.38% من اجمالي المؤسسات في الجزائر لتقل هذه النسبة في الجنوب بنسبة 10% لاعتبار ان التنمية المكانية في الجزائر لا تزال تنمية ضعيفة جدا في الجزائر .وان الولايات التي تصدرت قائمة الولايات والأكثر احتضانا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ولايات تقع في الشمال ،حيث تصدرت الجزائر العاصمة هذه الولايات بما يفوق 50 الف م.ص.م بحصة 11.51% من اجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتليها كل من ولاية تيزي-وزو ووهران بحوالي 26 الف و 20 الف م.ص.م على التوالي بنسبة 5.94 % و 4.70 % من الاجمالي

كما ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق وظائف عمل والتقليص من البطالة في الجزائر ،حيث تمكنت هذه المؤسسات من توفير ما يفوق 1.9 مليون منصب شغل خلال سنة 2013م بمعدل نمو عن سنة 2012م فاق 7.5% ،والتي بلغ فيها عدد العمال 1.7 مليون عامل ،حيث أن اغلب وظائف العمل تم خلقها من قبل القطاع الخاص حيث استحوذ على حصة الاسد بنسبة 97.59% من اجمالي الوظائف التي توفرها هذه المؤسسات وذلك خلال سنة 2013م.

الجدول(02):مساهمة م.ص.م في اليد العاملة في الجزائر

نوع.م.ص.م	السداسي الاول من 2012		السداسي الاول من 2013		معدل النمو
	عدد العمال	% من الاجمالي	عدد العمال	% منالاجمالي	
م.ص.م خاصة					
ارباب العمل	686825	38.66	747387	39.02	8.82
العمال	1041221	58.61	1121976	58.57	7.76
الاجمالي	**1728046**	**97.27**	**1869363**	**97.59**	**8.18**
م.ص.م عامة	48415	2.73	46132	2.41	4.72-
الاجمالي	**1776461**	**100**	**1915494**	**100**	**7.83**

المصدر: Bulletien d'information statestique de PME n23,2013.

المحور الثاني :اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا ،فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة قبل أن تظهر المؤسسات الكبيرة ،كما أنها حل للخروج من الأزمات الاقتصادية ،لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد ،وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة ،وإعداد قاعدة عمالية ،و تفعيل مشاركة المرأة ، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات ،وتطوير المستوى المعيشي للأفراد ،وتضييق الفجوة بين الادخار و الاستثمار ،وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ،وزيادة الصادرات ،والإحلال محل الواردات ،مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ،ويساهم في استقرار سعر الصرف ،ويحجم ارتفاع الأسعار ، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر. وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها ،وبخاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.[7]

ويعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتتنوع مصادر تمويل هذه الاخيرة من مصادر تمويل ذاتية ،ومصادر تمويل خارجية في حالة العجز ،و لقد عملت الجزائر على تنويع هذه الاخيرة ما بين البنوك العمومية ،الوكالات وهيئات تمويل اخرى .

وسيتم توضيح هذه الاليات في ما يلي :

البنوك العمومية :

- بنك التنمية المحلية BDL،
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR،
- البنك الخارجي الجزائر BEA،

[7] اشرف محمد دوابة ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر ،العدد الرابع ، أكتوبر 2006.، ص :07.

- البنك الوطني الجزائري BNA،
- القرض الشعبي الجزائري .CPA.

وكالات وصناديق تمويل :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR
- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطةCGCI-PME

اليات تمويل أخرى: وهناك اليات تمويل اخرى يمكن ايضاحها في ما يلي **:**[8]

- برنامج دعم الشركات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة
- الوكالة الفرنسية للتنمية
- ريادة
- مجموعة سيباريكس Siparex
- بنك ناتكسس NATEXIS Banque
- تويزة Touiza
- مؤسسة المغرب الخاصةII

المحور الثالث :تقييم بعض الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)

تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ،وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.[9]

تستهدف هذه الوكالة الشباب العاطلين عن العمل و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و35 سنة ويمكن تمديد السن في بعض الحالات الى سن الاربعين ، ويكون المشروع المدعم من قبل الوكالة يضم 03 عمال دائمين على الاقل ، يتمتعون بالتأهيل المهني في مجال المشروع المقترح .ومن أهم مهام هذه الوكالة :تقديم الدعم ،المشورة و مرافقة الشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم بتقديم لهم مختلف المعلومات الاقتصادية ،التقنية ،و القانونية و التنظيمية الخاصة بأنشطتهم ـتطوير العلاقة

---

[8] **دعم وتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة :لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،من الموقع الالكتروني :http://static.wamda.com/web/uploads/files/ALG_4_SME2.pdf

[9] بن يعقوب الطاهر ،مهري امال ،**تقييم نتائج الوكالة الوطنيتة لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حول ولاية سطيف)** ، ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص:07.

مع مختلف الشركاء (البنوك ،الضرائب ،التامينات .... وغيرها)،وتشجيع مختلف الاجراءات و التدابير التي تحفز الشباب على انشاء المشاريع الخاصة بهم.

وتهدف الوكالة الى ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،خلق النشاط و الثروة ،ضمان استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم انشاؤها ضمن الجهاز وتطوير روح المقاولاتية لدى الشباب. [10]

وتتبع الوكالة نوعين معينين من أنماط التمويل :التمويل الثلاثي والذي يضم صاحب المشروع ،الوكالة و البنك حيث ان في هذه النوع من التمويل الوكالة تساهم بنسبة تمويل لا تتعدى 29% والنسبة الاكبر للتويل تكون من قبل البنك بنسبة 70% اما ما تبقى من قيمة التمويل فتعود للمساهمة الشخصية لصاحب المشروع .أما التمويل المختلط فيكون بين صاحب المشروع و لوكالة فقط حيث تساهم الوكالة بما لا يتجوز 29% و المساهمة الشخصية لا تتجاوز 72%(انظر الجدول (03)). مع العلم أنَّ قيمة التمويل المقدر لا تتجاوز 10 ملايين دينار جزائري ،سواء كان هذا التمويل ثلاثي او تمويل مختلط .

وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الى غاية 30 جوان 2013 ما يفوق 270 ألف مشروع مستحدثة بذلك ما يفوق 660 ألف منصب شغل ،وقد كان لقطاع الخدمات الصدارة بما يفوق 80 الف مشروعا ممولا ممثلة بنسبة 29.63% من اجمالي المشاريع الممولة ليليه كل من قطاع نقل البضائع وقطاع الحرف التقليدية بحوالي 20.4%و12.32% على التوالي ،كما كانت مشاركة النساء في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا حيث بلغت مشاركة النساء 10.19% من اجمالي المشاريع مقابل 89.81 % والتي مثلت مشاركة الرجال من اجمالي المشاريع ،حيث أن اقصى مشاركة كانت في قطاع الخدمات حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في قطاع الخدمات 50.89% من اجمالي النساء المشاركات و5.18% من اجمالي المشاريع كافة ليليه كل من قطاع الحرف التقليدية و الاعمال الحرة باعتبار ان هذه القطاعات الاكثر مناسبة لجنس النساء على خلاف القطاعات الاخرى التي سجلت مشاركة جد ضعيفة مثل قطاع الصيد البحري وقطاع المياه .

وتتوزع فروع الوكالة في مختلف ولايات الوطن،وقد سجلت وكالة الجزائر العاصمة حوالي 28560 قرضا ممنوحا أي بنسبة 10.56% من اجمالي القروض الممنوحة على المستوى الوطني لتليها ولاية تيزي-وزو بـ14341 قرضا بنسبة 5.3% و بجاية 14269 قرضا بنسبة 5.27% لامن اجمالي القروض الممنوحة. أما ولاية مستغانم فقد منحت الوكالة 6011 قرضا أي بنسبة 2.22 % من الاجمالي وولاية غليزان تم تسجيل 5224 قرضا ممنوحا من قبل الوكالة أي بنسبة 1.93% من اجمالي القروض الممنوحة وطنيا .

ثانيا :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

[10] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بناء على المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة سنة 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004م والذي تضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.وتخضع الوكالة لسلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام المرسوم ،وقد حدد المرسوم مهام الوكالة في مادته الخامسة و التي جاءت كالاتي [11] :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- دعم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- منح قروض بدون فائدة؛
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وتعتمد الوكالة على برنامجين معيننين [12]:

- سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية بقيمة 100.000 دج ،ويمكن أن تصل قيمة السلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمويل ثلاثي (الوكالة ،المقاول والبنك) :قرض لا تتعدى قيمته 1.000.000 دج. وفي هذا النوع من التمويل فانَّ التمويل يكون مركبا حيث تمثل المساهمة الشخصية 1% ،بينما تساهم الوكالة بـ29% أما البنك فيكون له الجزء الاكبر بـ70%.
-

وتستهدف الوكالة الفئات التالية :

- شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء المواد الاولية؛
- شخص من أي صنف ذو مهارة مهنية ويرغب في تطوير نشاط من خلال شراء معدات صغيرة و/او مواد اولية للانطلاق في المشروع؛

ومن الانشطة التي تمولها الوكالة يوجد ما يلي [13] :

- **قطاع الصناعة :**الصناعة الغذائية ،الألبسة ،الصناعة الجلدية ،الصناعة الخشبية .
- **قطاع الفلاحة:** تربية الماشية ،فلاحة الأرض .

- **قطاع الصناعة التقليدية** :النسيج و الزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على القماش والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج،...الخ.

---

[11] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-12-12/04-14

[12] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-20-51-43/2013-12-18-17-13-32

[13] من الموقع الرسمي للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-21-14-23/2014-01-10-11-20-25

- **الخدمات** : الإعلام الآلي، الحلاقة و التجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات و مختلف التجهيزات، عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

- **قطاع المباني و الاشغال العمومي** أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني .
- **نشاطات تجارية صغيرة**

وفي ما يخص تطور التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،فقد بلغ عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة منذ تأسيسها سنة 2004م الى غاية 30 -06-2013 ما يفوق 504 الف مشروعا مستحدثة ما يفوق 757 الف منصب شغل ،حيث أنَّ 93.28% من هذه القروض موجه الى تمويل المواد الأولية اما الباقي فهو تمويل مختلط ما بين الوكالة و البنك و صاحب المشروع ،وكان للصناعة الصغيرة حصة الاسد مقارنة بباقي القطاعات حيث مثلت هذه الحصة 36.04% ليليه كل من قطاع الخدمات والحرف التقليدية ،وتعتبر مشاركة النساء من حيث الحصول القروض معتبرا حيث تجاوزت 39% من اجمالي القروض الممنوحة متجاوزين بذلك نصف الجنس الآخر(انظر الجدول (06))،وهي مشاركة لا بأس بها اذا ما تم مقارنتها بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .(انظر الجدول (04)) .وقد شهدت القروض الممنوحة تزايد مستمرا حيث بلغت حتى 30 -06-2015 حوالي . 726359 قرضا معظمها قروض بدون فائدة موجهة الى شراء المواد الاولية بنسبة 91.05% ، مستحدثة 1089539 منصب شغل اغلبها وجه الى الصناعة الصغيرة بنسبة 38.11% ،ولقد كانت للنساء حصة الاسد من هذه القروض حيث بلغ عدد النساء المتحصلات على القروض ما يفوق 451 الف امرأة أي بنسبة تفوق 62% من اجمالي القروض الممنوحة محققة ارتفاعا ملحوظا عن سنة 2013م .وأغلبية هذه القروض كانت محل طلب من قبل الفئة العمرية [19-18] والتي تحصلت على ما يفوق 271 الف قرض أي بنسبة 37.33% من اجمالي القروض لتليها الفئة العمرية [30-39] بنسبة 31.63% والفئة العمرية [49-40] بنسبة 17.65% انا باقي الفئات العمرية فكانت دون 10% .

ومن ناحية المستوى التعليمي للمتحصلين على القروض ،فكانت الاغلبية للمتحصلين على التعليم المتوسط حيث بلغت نسبتهم من الاجمالي 49.64% و دون المستوى 16.49% ليكون نصيب الجامعيين ضئيلا جدا لا يتجاوز 4% اما الابتدائي و الثانوي 15.17%و12.83% من الاجمالي ،وفق المعلومات الاحصائية المتاحة على موقع الوكالة .[14]

ثالثا :الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)

تم تأسيس الصندوق الوطني للتامين على البطالة خلال سنة 1994م بموجب المرسوم التنفيذي رقم188-94 المؤرخ في 26 محرم1415 هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ووفقا لما جاء في المادة الاولى والثانية من المرسوم فان الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي .

وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم المهام الاساسية للصندوق و المتمثلة في ما يلي[15] :

---

[14] من الموقع الالكتروني للوكالة :-http://www.angem.dz/portail/index.php/ar/2013-12-07-20-51-43/2013-12-18-17-09-57/2014-11-22-16-45-37

[15] الجريدة الرسمية ،العدد44 ، 1994 ص ص :05-07.

- يضبط الصندوق باستمرار بطاقية للمنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل اداءات التامين عن البطالة و رقابة ذلك ومنازعاته؛
- تسيير الاداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه ؛
- مساعدة ودعم اعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من اداءات التامين عن البطالة في الحياة النشيطة ؛
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التامين عن البطالة؛
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الاجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنه؛
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع أحداث الاعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في اعمالها من اجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الاشكال و الصيغ المقررة بموجب الاتفاقية .

كما نصت المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 01-04 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 هـ الموافق لـ 03جانفي2004 ، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 26 محرم1415 هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على امكانية مساهمة الصندوق في تمويل احداث نشاطات السلع و الخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة لا سيما عبر منح قروض مكافأة [16].

وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق منذ تأسيسه الى غاية 30-06-2013م ما يفوق 84 الف مشروعا مستحدثة هذه المشاريع ما يفوق 163 الف منصب شغل ،ولقد كان لقطاع النقل البضائع حصة الاسد من هذه المشاريع بنسبة 46.67% من الاجمالي ليليه الخدمات و النقل بالتبريد بنسبة 19.31% و 12.67 % من الاجمالي على التوالي .و يعد الرجال الاكثر اقبالا على طلب التمويل لمشاريعهم حيث بلغت حصة الرجال من الاجمالي ما يفوق 92% ومن اكثر النشاطات التي يمارسها الرجال نقل البضائع ،الخدمات والنقل بالتبريد ،أما حصة النساء فلم تتجاوز 8% من الاجمالي مقتصرة مشاريعهم أكثر على بعض النشاطات مثل الخدمات ،الصناعة و الحرف التقليدية.

وتنتشر فروع الوكالة في مختلف ولايات الوطن ،وتعتبر وكالات ولايات الشمال من اكثر الوكالات دعما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،وتتصدر هذه الوكالات وكالة الجزائر العاصمة والتي سجلت 5292 مشروعا ممولا أي بنسبة من 6.28% اجمالي عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة ،لتليها كل من تيزي –وزو ووهران بعدد مشاريع وصل الى 5040 و3729 مشروعا على التوالي ، أي بنسبة 5.98% و 4.43% من الاجمالي على التوالي .

كما بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة في ولاية مستغانم حوالي 2308مشروعا أي بنسبة 2.74% من الاجمالي و في ولاية غليزان 1464 مشروعا أي بنسبة 1.73% من اجمالي المشاريع الممولة على المستوى الوطني .

رابعا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi

---

[16] الجريدة الرسمية ،العدد 03 ، 2004. ص 05

تم تأسيس الوكالة خلال التسعينات في اطار الاصلاحات الاولى التي تم مباشرتها في الجزائر ،ولقد كانت في الاصل تدعى بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من سنة 1993 الى غاية 2000م لتصبح بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وخولت لها مهمة تسهيل وترقية و اصطحاب الاستثمار.ولقد تم ادخال عدة تعديلات اثناء الانتقال من وكالة ترقية ودعم متبعة الاستثمار الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمتمثلة في ما يلي :

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وهو مجلس مكلف باستراتجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية من خلال المساهمة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

كما قامت الوكالة بالتعاون مع نظرائها من الوكالات الاوروبية والعربية والاسيوية ،وعلى سبيل المثال لا الحصر: [18]

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
- "أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية؛
- "أنيما" ، شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" و وسعت لدول أوروبية أخرى؛
- إبرام عدة عقود و اتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات و الممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار.

كما أن الوكالة تعمل مع عدة مؤسسات وهيئات دولية من اجل تقديم الخدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مثل CNUCED للاستشارة والخبرة لتحسين سياسة الاستثمار في الجزائر و ONUDIلتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات بالاضافة الى البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات .ومن أهم المهام الموكلة للوكالة نجد ما يلي :[19]

---

[18] من الموقع الرسمي للوكالة : http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos

[19] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi

- استقبال ونصح و اصطحاب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية؛
- اضفاء الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع ؛
- الحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار؛
- المساهمة في تنفيذ سياسات و استراتجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

وقد شهد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تذبذبا خلال الفترة 2002-2012م وقد ارتفع عدد المشاريع من 443 مشروعا سنة 2002م الى 1180 مشروعا سنة 2012م ،وقد بلغ عدد المشاريع ذروته خلال سنة 2009 م حيث بلغ عدد المشاريع ما يفوق 7 الاف مشروعا أي بنسبة 22% من اجمالي المشاريع للفترة 2002-2012م مستحدثة خلال الفترة ما يفوق 320 الف منصب شغل محققة اعلى عدد خلال سنة 2008م بحوالي 51 الف منصب شغل أي بنسبة 17% من الاجمالي رغم ان عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنة كان ضئيلا مقارنة سنوات اخرى .

وإنَّ حوالي 98.85% من هذه المشاريع الممولة تعود للقطاع الخاص أي بحوالي 31638 مشروعا بينما 1.02 % تعود للقطاع العام بـ 328 مشروع و الباقي مختلط بنسبة 0.11 أي بـ38 مشروعا . كما أن 98.71% هي عبارة عن استثمارات محلية بينما مثلت الاستثمارات الاجنبية 1.28 من اجمالي الاستثمارات الاجنبية . حيث كان لشمال الوسط الاغلبية من حيث توزيع هذه المشاريع جغرافيا بنسبة 41% من الاجمالي ليليه كل من شمال شرق وشمال غرب 14% و12 % على التوالي اما الهضاب العليا (شرق) فكان نصيربها من المشاريع الممولة 11% من اجمالي المشاريع ،اما الجنوب (الكبير والغرب) فكانت حصته من المشاريع ضئيلة جدا لم تتعدى 3% باستثناء جنوب شرق فكانت نسبة المشاريع الممولة 11% من اجمالي المشاريع .

وإنَّ عددا كبيرا من المشاريع التي تم تمويلها خصت قطاع النقل بما يفوق 18 للف مشروع أي بنسبة 58% من اجمالي المشاريع الممولة ليليها قطاع البناء و الاشغال العمومية والهيدروليك ب5600 مشروع أي بنسبة 18% وقطاع الصناعة ب3445 أي بنسبة 11% ، اما الخدمات 9% وكل من الفلاحة والصحة والسياحة فلم تتجاوز 2%،ورغم قلة عدد المشاريع الممولة لقطاع الصناعة إلا أنه يعتبر من القطاعات التي ساهمت في خلق مناصب شغل أكثر ،حيث وفرت المشاريع الصناعية الممولة 103660 منصب شغل أي بنسبة 35% من اجمالي المناصب المستحدثة لاجمالي المشاريع ،ليليه قطاع البناء والاشغال العمومية والهيدلوليك وقطاع النقل والخدمات بنسبة 34% و15 % , 12% على التوالي،اما باقي القطاعات فلم تتجاوز نسبة المناصب المستحدثة 2% من اجمالي المناصب ،وذلك وفق للبيانات المنشورة عل الموقع الرسمي للوكالة .[20]

[20] من الموقع الرسمي للوكالة :http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

المحور الرابع : واقع الاستعلام الائتماني في الجزائر

وكما رأينا عند استقرائنا لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتركيز اكثر على الوكالات ، فان هذا النوع من التمويل يشهد تزايدا مستمرا وخصوصا في السنوات الاخيرة ، الا انه اصبح يواجه العديد من المشاكل ونذكر منها على وجه الخصوص ان تمويل هذه الاخيرة ليس مضمونا في جميع الاحوال فنظرا الى مختلف التغيرات الحاصلة في البيئة التي تعمل فيها هذه الوكالات وما ينجم عن ذلك من مخاطر ، حيث يمكن ارجاع هذه الاخيرة الى عدة عوامل ، فمثلا في الجزائر فنجد ان معظم وكالات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نمت سريعا الى حد فاق قدرة ما لديها من انظمة وضوابط لادارة المخاطر بالاضافة الى ارتفاع الاستدانة المفرطة وما نتج عنها من عجز كبير في قدرة السداد .

وانطلاقا من ذلك ،ولتفادي معظم المخاطر التي يتعرض اليها التمويل متناهي الصغر ، سعت العديد من الدول الى انشاء ما يسمى **نظام الاستعلام الائتماني** .

ف**نظام الاستعلام الائتماني** هو عبارة عن نظام يحتوى على مجموعة من المعلومات و البيانات الائتمانية عن المقترض في ما يتعلق بتعاملاته الائتمانية مثل القروض ، الشراء بالتقسيط و الايجار و البيع بالاجال و بطاقات الائتمان ومدة التزامه بالسداد من عدمه ، حيث يمكن ان يكون هذا المقترض شخصا طبيعيا او معنويا .

ويهدف نظام الاستعلام الائتماني الى وضع الاسس العامة و الضوابط اللازمة لجمع المعلومات الائتمانية عن المقترضين و تبادلها وحمايتها ،حيث تلتزم الجهات الحكومية التي لديها هذه المعلومات بتوفيرها وفقا لضوابط معينة تمنع عدم احتكار تلك المعلومات .[21]

ويتسم نظام الاستعلام الائتماني يالديناميكية حيث يتوقع تطوره مع مروم الوقت وذلك استجابة للتغيرات التي السوقية و التنظيمية و القانونية .[22]

ووفقا لتقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي وذلك خلال سنة 2016 والذي يوضح دائما الاجراءات الحكومية المنظمة لانشطة الاعمال التجارية للشركات في 183 دولة في العالم ، ومن بين هذه الاجراءات الحصول على الائتمان والذي يحتوي على مجموعة من المؤشرات ،من بينها هذه المؤشرات التي توضح الاستعلام الائتماني و التي نوضحها في ما يلي :

- **مؤشر عمق المعلومات الائتمانية**: يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر في تغطية ونطاق وإمكانية الوصول للمعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام للمعلومات الائتمانية أو مركز خاص للاستعلام الائتماني.

---

[21] -ماجد قاروب ، المعلومات الائتمانية ، من الموقع الالكتروني : html. المعلومات-الائتمانية
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/01/29/ تاريخ الاطلاع : 25-11-2016.

[22] – منتدى تعزيز فرص الحصول على التمويل ،**الاستعلام الائتماني عند قاعدة الهرم : القضايا الرئيسية وعوامل النجاح** ، سبتمبر 2011 ، ص :15.

-**تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية**: تورد عدد الأفراد المسجلين والمؤسسات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.

-**تغطية المراكز الخاصة للاستعلام الائتماني**: تورد عدد الأفراد المسجلين والمؤسسات المسجلة بمعرفة أحد المراكز الخاصة للاستعلام والتصنيف الائتماني مع معلومات حول تاريخهم الائتماني على مدى السنوات الخمس الماضية.

واذا تم مقارنة البيانات الخاصة بالجزائر مع بعض الدول العربية وبعض دول العالم الاخرى من الدول النامية و الدول المتقدمة ،فان الاستعلام الائتماني في الجزائر يكاد يكون منعدما ،فقد تذيلت الجزائر ترتيب الدول من حيث الحصول على الائتمان حيث احتلت المرتبة 175 من اصل 183 دولة في العالم متاخرة عن نظيراتها من الدول العربية على وجه الخصوص ،وبالنسبة لمؤشر مدى عمق المعلومات والذي غالبا ما يكون يترلواح مابين 0و6(6 كاحسن تقدير واحيانا يفوق ذلك) ،فان الجزائر حصلت على 0 على خلاف نظيراتها تونس و المغرب الذي ساوى وفاق 6% وكذلك بالنسبة للدول الموضحة في الجدول (09) ،اما في ما يخص تغطية مركز السجلات (% من عدد البالغين) فلم يتعدى في الجزائر 3% في حين فاق نسبة 27% في تونس و46% في فرنسا وكذلك الحال بالنسبة لتغطية مركز المعلومات الائتمانية فبلغ 0% على خلاف المغرب 24%و السعودية 48% وفاق 50 % في الامارات وبلغ حده الاعلى 100% في الولايات المتحدة الامريكية .

الجدول (03) : بعض البيانات عن الاستعلام الائتماني في الجزائر وبعض الدول الاخرى لسنة 2016م(مقارنة)

المؤشرات	الجزائر	تونس	المغرب	السعودية	الامارات	قطر	الهند	الصين	فرنسا	و.م.أ	بريطانيا
الحصول على الائتمان :الترتيب	175	101	101	82	101	139	44	62	82	2	20
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية	0	6	7	8	7	5	7	8	6	8	08
تغطية مركز السجلات (% من البالغين)	3	27.5	0	0	8.9	30.5	0	21.1	46.7	00	00
مركز المعلومات الائتمانية (% من البالغين)	0	0	24.6	48.3	53.8	00	21.4	21.3	00	100	100

المصدر : من الموقع الرسمي لممارسة الاعمال :http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-credit تاريخ الاطلاع : 26-11-2016

وان هذا الضعف التي تشهده الجزائر على وجه الخصوص و بعض الدول على وجه العموم من حيث الاستعلام الائتماني راجع الى مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :[23]

1-صعوبة انشاء انظمة الاستعلام الائتماني التي تغطي كافة وكالات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

2-العوائق التنظيمية و القانونية بالاضافة الى العوائق الناتجة عن ارتفاع التكاليف من اجل الحصول على بيانات عالية الجودة حول المقترضين ؛

[23] -مرجع سابق .

3-صعوبة حماية خصوصية ودقة البيانات بتكلفة متوسطة في ظل كبر حجم المعلومات و صغر مبالغ القروض .

خاتمة

لا يمكن التغاضي عن الدور المهم الذي لعبته الوكالات في توفير الدعم المالي لاصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة ،فاغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القائمة حاليا تم تمويلها من قبل هذه الوكالات ،إلا أن هناك العديد من النقائض فلا تزال قيمة التمويل الممنوحة من قبل الوكالات ضعيفة ،كما أن اغلب المشاريع التي تم تمويلها هي مشاريع صغيرة وانتاجها ضعيف ،كما ان المستوى التعليمي لاصحاب المشاريع دون المستوى الجامعي وأغلبهم صنف الرجال ،حيث لا تزال مشاركة النساء في طلب التمويل لاقامة مشاريعهم الخاصة بهن ضعيفة جدا اضافة الى ذلك عامل المخاطر التي ياصبح يتعرض اليها هذا النوع من التمويل وبكثرة نظرا لكبر حجم المقترضين وصغر حجم التمويل ،مما اصبحت هناك ضرورة ملحة الى وضع نظام الاستعلام الائتماني وتوحيده على المستوى الوطني والعمل على الرفع من فعاليته .

بناء على ذلك نقترح جملة من التوصيات نوجزها في ما يلي :

- تحفيز النظام المصرفي على استحداث برامج واليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحفيز الشباب ذوي الافكار المبدعة و الاسر المنتجة على اقامة مشاريعهم الصغيرة ، وتزويدهم بمختلف الخدمات الاستشارية اللازمة لانجاح هذه المشاريع؛
- عقد الوكالات اتفاقيات مع وكالات اجنبية للاستفادة من تجاربها والرفع من المستوى التكويني لموظفيها باعتبار ان السبب الرئيسي وراء فشل بعض المشاريع هو ضعف دراسة المشروع من قبل الوكالة ،
- وضع الوكالات لبرامج تدعم دور النساء في سوق العمل وخاصة النساء الماكثات بالبيت وتحفيزهم على خلق و ادارة المشاريع الخاصة بهم .
- اقامة مراكز رسمية خاصة للاستعلام الائتماني مدعمة من طرف الدولة ؛
- تشجيع مشاركة كافة الوكالات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انظمة الاستعلام الائتماني وتوحيدها على مستوى التراب الوطني ؛
- ضرورة دعم كل مبادرات بناء القرارات في وكالات التمويل مما يساعد على توفير بيانات عالية الجودة ؛
- ضرورة تشجيع المبادرات العامة لاقامة وتطوير تبادل المعلومات الائتمانية بين وكالات التمويل .

قائمة المراجع

- ليلى لولاشي ،**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة بسكرة)**، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة، الجزائر ،2004-2005 .
- اشرف محمد دوابه ،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ،أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر ،العدد الرابع ، أكتوبر 2006.
- عبد الرحمن يسري ، **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** ، المعهد الإسلامي ، السعودية 1995 .
- آيت عيسى عيسى ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر :افاق وحدود** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد 06 .2009.

- قنيدرة سمية ،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)**،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،2009-2010 .
- بن يعقوب الطاهر ،مهري امال ،**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة (دراسة حول ولاية سطيف)** ، ملتقى دولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. ، جامعة سطيف ، 2013 .
- منتدى تعزيز فرص الحصول على التمويل ،الاستعلام الائتماني عند قاعدة الهرم : القضايا الرئيسية وعوامل النجاح ، سبتمبر 2011 .
- الجريدة الرسمية ،العدد44 ، 1994 .
- الجريدة الرسمية ،العدد 03 ، 2004.
- **دعم وتمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة :لائحة بالمؤسسات التي تدعم وتمول الشركات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،من الموقع الالكتروني : http://static.wamda.com/web/uploads/files/ALG_4_SME2.pdf
- الموقع الرسمي ANSEJ : http://www.ansej.org
- الموقع الرسمي ANGEM : http://www.angem
- الموقع الرسمي CNAC https://www.cnac
- الموقع الرسمي ANDI : http://www.andi
- ماجد قاروب ، المعلومات الائتمانية ، من الموقع الالكتروني : html. المعلومات-الائتمانية http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/01/29/
- من الموقع الرسمي لممارسة الاعمال : http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-credit
- Aasim Zafar and others ; role of information system in ksa : SMEs, **International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering ,**Vol. 4, Issue 5, May 2015 .